



جلالة الملك محمد السادس اليوم الأربعاء خطابا ساميا إلى الأمة بمناسبة

الذكرى التاسعة لتربع جلالاته على عرش أسلافه المنعمين

فاس 30-7-2008

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ (الَّذِي وَاللَّهِ وَاللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَبَارِكْ وَسَلِّمْ)

شعبي العزيز، لقد حرصت، منذ توليت أمانة قيادتك، على أن أجعل من خطاب العرش محطة لترسيخ الخيارات الكبرى، وامتشاف التوجهات المستقبلية، التي نسهر دائما على بلورتها، بروح الثقة، وبعد النض، والإرادة القوية، في ولاء للبيعة، بما تقوم عليه من التزامات متبادلة بين العرش والشعب.

وكما عهدتني، فقد ارتأيت أن أجعل من هذه المناسبة، فرصة لمشاهدة الصادقة الانشغال العميق بإيجاد أنجع السبل لتجسيد إرادتنا الرامخة في توفير العيش الكريم لكل أبناء وطننا العزيز.

وبنفس الحزم، أريد أن أجعل من خطابي لك اليوم، وقفة مسؤولة للإجابة على التحديات والرهانات المصروجة على بلادنا، وذلك في سياق مصرفية دولية صعبة، مكبوعة بتقلبات الاقتصاد العالمي، غير المسبوقة، والمتمثلة في الارتفاع المهول لأسعار الطاقة والمواد الغذائية الأساسية، وتراجع النشاط الاقتصادي، في العديد من البلدان ولاسيما المتقدمة منها.

وهو ما كان له تداعيات على القدرة الشرائية للفئات المعوزة والمتوسطة وعلى اقتصادنا على غرار كافة بلدان المعمور.

وقد امتصاع بلدنا، والله الحمد، مواجهة هذه الإكراهات، وذلك بفضل نجاعة الأوراش والإصلاحات التنموية التي نفوقدها، والتي بدأت تعطي ثمارها، وهو ما مكن نسيجنا الاقتصادي والاجتماعي، من التصدي لصعوبات المحيكة الجمهوري والدولي.



وقد تجلس ذلك، في مواصلة المغرب لتقدمه بخصى ثابتة لتوحيد البناء الديمقرالصي وإنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الحفاظ على توازناته الماكرو- اقتصادية والمالية وخلق أقطاب جهوية للتنمية، وتقوية قدراته على خلق فرص الشغل وتحسن المؤشرات الاجتماعية.

ومهما كان تحسن هذه المؤشرات، فإنه لا ينبغي أن يحجب عنا أن الصريق ما يزال شاقاً وهويلا لتحقيق لهموحنا الكبير في الرفع من معدلات التشغيل باعتبارها يشكل الحماية الاجتماعية الحقيقية لمواصينا ولشبابنا على الخصوص.

ولن يتأتى ذلك، إلا بالرفع من وتيرة النمو والتوزيع العادل لثماره وتحسين المبادرات الخلاقة المدرة للثروات وفرص العمل.

كما يتعين توحيد المكانة المركزية لمؤسسة الأسرة وتعزيز دينامية المجتمع المدني وفعالياته المسؤولة للنهوض بالتكافل الاجتماعي والمواطنة التضامنية، في تشبث دائم بقيمنا العريقة الدينية والثقافية القائمة على الاعتدال والوسطية.

لذا، نؤكد إرادتنا الرامخة، في ضرورة أن يكون الهدف الإستراتيجي لكافة السياسات العمومية، هو توسيع الصبغة الوسطى، لتشكيل القاعدة العريضة وعماد الاستقرار والقوة المحركة للإنتاج والإبداع.

ولن عزمنا لوحيد على جعل الفئات الوسطى، مرتكز المجتمع المتوازن، الذي نعمل على بلوغه، مجتمع منفتح لا انغلاق فيه ولا إقصاء، مجتمع تتضامن فئاته الميسورة، باستثماراتها المنتجة ومبادراتها المواطنة وما تدره من شغل نافع، مع غيرها، في المجهود الوطني الجماعي للنهوض بأوضاع الفئات المعوزة وتمكينها من أسباب المواطنة الكريمة .

شعبي العزيز، مهما كانت أهمية الإصلاحات والأوراش الكبرى، فلن تعصي ثمارها كاملة إلا بتسريع وتيرة النمو لتواكب الحاجيات المتزايدة ، وهو ما يقتضي الحسم في الخيارات المصروجة.

فهل نكتفي بحلول ظرفية محدودة الأثر؟ أم نواصل خيارنا الإستراتيجية التي يتعين مضاعفة الجهود لإنضاج وخصي ثمارها ؟ كلا. فتحديات مغرب اليوم، لا يمكن رفعها



بوصفات جاهزة أو بإجراءات ترقيعية أو مسكنة أو بالترويج لمقولات ديماغوجية ترهن الحاضر بالمروء إلى مستقبل نظري موهوم.

إن أساس نجاح أي إصلاح، يكمن في ترسيخ الثقة والمصداقية والتحلي بالأمل والعمل والاجتهاد، وعدم الانسياق لنزوعات التئيس والتشكيك والعدمية، خاصة في الظروف الصعبة. ومهما كانت محدودية النتائج الآتية، فإن المبادرة والمثابرة والنفس الصويل يجب أن تكون عماد تدبير الشأن العام.

لذا، نهجنا، بكل وثوق، خيار التنمية الهيكلية والبشرية، في حرص على توازن مسارها الشاق والصويل، بحيث لا تتم التضحية بمستقبل البلاد وأجيالها الصاعدة لفائدة اعتبارات آنية أو كسفية. ولا مجال لعدم تلبية حاجيات ملحة، باسم نصرقة قد تكون بعيدة المدى، ولكنها تتجاهل الواقع المعيش.

ومن ثمة، كان عملنا الدؤوب، على تحقيق تنمية مستدامة، تيسر على سكتين متكاملتين.

فمن جهة، نحرص على إنجاز الأوراش التنموية الكبرى، وبموازاة ذلك، وعلمنا منا بأنها لا تعصي ثمارها في الأمد المنصور، نعمل بمواكبتها، بتحسين المعيش اليومي الملح للمواطن بالبرامج المحلية لمحاربة الفقر والمشاشة.

وهو ما نعمل على بلوغه بجعل تحرير المبادرات وتعبئة الصاقات، قوام المشاريع المندمجة والملمومة، لمبادراتنا الوصنية للتنمية البشرية، مؤكدين تعهدنا بالوقوف الميداني والتقييم المستمر لتوصيد المكاسب والتصدي لمكامن الخلل غايتنا المثلى وضع الإنسان في صلب عملية التنمية، في مغرب نريد أن تكون موارده البشرية ثروة الأسامية .

شعبي العزيز، إن النهج القويم للإصلاح يرتكز على ترسيخ ثقة المواطن في سيادة القانون والأمن القضائي.

ومن هنا، نحرص على مواصلة تحديث جهاز القضاء وصيانة استقلاله وتخليقه، ليس فقط لإحقاق الحقوق ورفع المضالم ، وإنما أيضاً لتوفير مناخ الثقة والأمن القضائي، كمحفزين على التنمية والاستثمار.



لذا نجدد التأكيد، على جعل الإصلاح الشامل للقضاء في صدارة أوراثننا الإصلاحية.

ولهذه الغاية، ندعو حكومتنا للانكباب على بلورة مخطط مضمون للإصلاح العميق للقضاء، ينبثق من حوار بناء وانفتاح واسع على جميع الفعاليات المؤهلة المعنية، مؤكدين، بصفتنا ضامنا لاستقلال القضاء، حرصنا على تفعيل الأثر لهذا المخطط، من أجل بلوغ ما نتوخاه للقضاء من تحديث ونجاعة، في إطار من النزاهة والتجرد والمسؤولية.

إن ثقتنا في الهيئات والمؤسسات السياسية، يجب أن تدعمها ثقتنا في الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

لذا، فإننا عازمون على إقامة المؤسسة الدستورية، للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حرصا منا على ضمان مشاركتهم، ضمن إطار مؤسسي، في اقتراح السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وفي إيجاد هيئة دائمة للحوار الاجتماعي المسؤول.

ولدعم قرب السلطات العمومية من الحاجيات الحقيقية للمواطن، وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها له الإدارة والمجالس المنتخبة، ندعو الحكومة لاعتماد نهج للحكومة الترابية المحلية، يقوم على النهوض باللامركزية والجمهورية الموسعة، بالإسراع باللاتمركز.

ومهما كان عمق الإصلاح المؤسسي، فإن نجاحه رهين بتعزيزه بإصلاحات هيكلية أو مكملة، نرفع بها من قوتنا الاقتصادية والاجتماعية، بالنهوض بالقطاعات الأساسية للتعليم والفلاحة والهاققة والماء والنمو الصناعي.

وإذا كنا قد وضعنا التعليم في صدارة هذه القطاعات، فلأننا نعتبره المحك الحقيقي لأي إصلاح عميق.

ولكي يأخذ إصلاح منظومتنا التربوية سرعته القصوى، ووجهته الصحيحة، ندعو الحكومة لحسن تفعيل المخطط الاستعجالي.

وسنحرص على ألا يخلف المغرب موعده مع هذا الإصلاح المصيري. لذلك على الجميع أن ينخرط فيه بقوة. فكلروف النجاح متوفرة، من إرادة حازمة لجلالتنا وتعبئة جماعية لكل المؤسسات والسلطات والفاعلين والتنظيمات، هدفنا الجماعي، إعادة الاعتبار وترسيخ الثقة في



المدرسة العمومية المغربية، كمؤسسة للتنشئة الجماعية على قيم المواطنة الملتزمة وتكريس تكافؤ الفرص

وفي سياق هذه الإصلاحات العميقة، نؤكد الأهمية المركزية لإصلاح وتحديث الفلاحة، فهي بالنسبة لنا، لا تشكل قطاعا اقتصاديا واعدة فحسب، وإنما هي أيضا، أحد المقومات الأساسية لهويتنا الحضارية المتميزة بارتباطها المغربي بالأرض

ومن هذا المنصور، بادرت الحكومة لبلورة توجيهاتنا لإصلاحها، من خلال استراتيجية تهدف إلى تحديثها وعقلنة تدبيرها لكسب رهان الإنتاجية والتنافسية والأمن الغذائي.

وإننا نتنصر من الحكومة تفعيل ما نريده من إھلاق مسيرة فلاحية واعدة، بنهم مقارنة تشاورية، إدماجية وتشاركية، وبتمكينها من كافة الوسائل اللازمة للنجاح.

ولأن الفلاحة مرتبطة بالماء، فنحن مدعوون جميعاً، أكثر من أي وقت مضى، لاستشعار ما يواجه بلادنا في المستقبل من صعوبات حقيقية في مجال تدبير ثروتها المائية قد تعيق بثقلها كل مشاريع التنمية البشرية والاقتصادية.

إن المغرب يواجه تحدي تدبير تزايد الطلب على الماء وتعاقب فترات الجفاف وتقلص مخزون المياه الجوفية والتبذير اللامسؤول لهذه الثروة الحيوية، لذا، فإن اعتماد استراتيجية مضبوطة لرفع هذا التحدي، بات أمراً حتمياً.

ومن ثم، فإننا سنواصل تعبئة وتخزين المياه وتوسيع دائرة الاستفادة من الماء الشروب، لا سيما داخل العالم القروي، كما ندعو إلى انبثاق وعي وطني حضاري، في اقتصاد استعمال الماء. باعتبارها مورداً هيبوعياً ثمينا .

وكذلك الشأن بالنسبة لما يواجه المغرب من تحديات في قطاع الطاقة، إذ يتعين علينا أن نتكيف، من الآن فصاعداً، مع تحولاته العالمية العميقة، المتوجهة نحو الاستفحال.

لذلك ينبغي انتهاج سياسة تجمع بين التدبير العقلاني للمتوجات الطاقة وبين اعتماد استراتيجية ناجعة للاقتصاد في الاستهلاك دون المس بالإننتاجية، وانتهاج حماية وتنويع المصادر الطاقة.



ولا خيار للمغرب أمام ضرورة الرفع من قدرته على الإنتاج المحلي للمصافة، وفتح المجال أمام الاستثمارات الواعدة بتوفيرها، وتكريس الجهود لجعل المصافات البديلة والمتجددة عمادا للسياسة الوطنية في هذا القطاع.

ونفتنم هذه المناسبة، للإشادة بكل حرارة، بالدعم الأخوي والتضامن الفعال لأخويننا العزيزين الأكرمين، خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية، وصاحب السمو، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد رصدنا هبة هذين البلدين الشقيقين ومساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، للصندوق الخاص الذي أحدثناه لتنمية المصافات لدعم البرامج الملتزمة بالنجاعة في اقتصاد المصافة، وكذا تشجيع المستثمرين على استعمال المصافات البديلة والمتجددة.

وبموازاة ذلك، ندعو الحكومة إلى اعتماد استراتيجية جديدة في المجال الصناعي والخدماتي وتنمية تكنولوجيات العصر، تقوم على الاستغلال الأمثل لما تتيحه العولمة من فرص تدفق الاستثمار، وتهدف إلى تقوية المقاولات المغربية وتشجيع الاستثمار الصناعي الحامل للقيمة المضافة، وفتح المجال أمام الاقتصاد الوطني، لاقتحام أنشطة صناعية جديدة ذات تقنيات مبتكرة، وأسواق واعدة، لتصدير منتوجاتها وخدماتها.

فعرزنا يوازن لموحننا، لإدماج المغرب بمقاولاته وجامعاته، في الاقتصاد العالمي للمعرفة.

شعبي العزيز، تكل أسبقية الأسبقيات، هي تحصين الوحدة الترابية للمملكة.

وقد أسفرت الجهود الدؤوبة لدبلوماسيتنا المقدامة، عن تصور إيجابي جوهري، تجسد في تأكيد الإقرار الأممي بجدية ومصداقية مبادراتنا الشجاعة للحكم الذاتي، والدعم الدولي المتنامي لأحقية المملكة في سيادتها على صحرائها، وبعدم واقعية وهم الانفصال.

وعلى هذا الأساس والتزاما بقرار مجلس الأمن 1813، فإننا نجدد استعداد المغرب للتفاوض الجوهري، بحسن نية وعلى كافة المستويات، لإيجاد حل سياسي، توافقي ونهائي، لهذا النزاع الذي كمال أمده.



وفي هذا الصدد، نؤكد الإرادة الراسخة للمغرب في مواصلة نهج اليد الممدودة، بهدف إصلاح ذات البين وترسيخ الثقة، بالحوار والمصالحة الشاملة، مع الأصراف المعنية.

ولهذه الغاية، فإننا سنواصل اتخاذ المبادرات الصادقة، والتجاوب مع كل الإرادات الحسنة، من أجل تصحيح العلاقات المغربية- الجزائرية، وإقامة شراكة بناءة مع هذا البلد الجار الشقيق، منطلقنا الوفاء لروايك حسن الجوار بين شعبينا الشقيقين.

هدفنا الأسمى، التجاوب مع لموجحات الأجيال الصاعدة. لتسخير لهاقات الشعبين الشقيقين، المغربي والجزائري، لرفع التحديات الحقيقية للتنمية والتكامل، بدل هدرها في متاهات نزاع موروث عن عهد متجاوز يعود إلى القرن الماضي.

ومهما كان اختلافا وجهات النظر في هذا النزاع، فإنه لا يبرر استمرار إغلاق الحدود، كإجراء أحادي يعيشه الشعبان الجاران الشقيقان كعقاب جماعي يتنافى مع أولص أخوتهما التاريخية ومستقبلهما المشترك ومع مستلزمات الاندماج المغاربي.

وينفس الحزم، نؤكد رفض المغرب لأي محاولة لفرض الأمر الواقع أو المس بحوزة التراب الوطني.

وفي هذا السياق، نشيد بالتجند الدائم لقواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والإدارة الترابية والقوات المساعدة والوقاية المدنية، بقيادتنا، في التحام مع الشعب المغربي، لصيانة الأمن والاستقرار والنظام العام والدفاع عن حوزة الوطن.

وسنواصل المجهود التنموي الجبار، لفائدة مواطيننا المرابطين بالصحراء المغربية والعمل على توفير ظروف العودة الحرة لإخواننا الصحراويين المغتربين حيثما كانوا ورفع المعاناة عنهم وضمان الحياة الآمنة الكريمة لهم، في أحضان الوطن الموحد، وفي نضاق اتحاد مغاربي مندمج بين دولة الخمس، وفي ذلك استجابة لمنطق العصر، بتكتل بلداننا في تجمع يشكل قلبا قويا للأمن والاستقرار والتقدم والازدهار، وشريكا فاعلا لتجمعات أوسع.

وهو ما سنواصل العمل من أجله، في فضاءاتنا الجهوية والدولية، تضامنا عربيا-إسلاميا ناجعا، ووضعا متقدما مع أوروبا، واتحادا واعدا من أجل المتوسط، واندماجا إفريقيا إيجابيا. ومع جوارنا



من بلدان الساحل، وشراكة بناءً مع دول الشمال، وتعاوناً مشرئ بين أقصار الجنوب.

وفي هذا السياق، نجد التزامنا الجمهوري والعالمي بمواجهة عصابات الإرهاب ونزوعات التصرف المقيت، وكذا إسهامنا الصادق في الجهود الأومية لفض النزاعات، وإخماد بؤر التوتر بالحرق السلمية، مؤكدين، بصفتنا رئيساً للجنة القدس دعمنا لوحدرة الشعب الفلسطيني الشقيق ولكفاحه السلمي من أجل إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

وسنهل مدافعين عن سيادة الدول ووحدهما الوصنية والترابية، في سوريا ولبنان والعراق والسودان والصومال وحيشما كانت مهدة أو مغتصبة.

شعبي العزيز، مهما تكن شمولية وأهمية أي إصلاح تنموي عميق، فإنه سيكل محدود الأثر إذا لم يعزز بمواصلة التأهيل السياسي الشامل والمشاركة المواطنة في إنجاز الجماعة.

وهوما يجعلنا أكثر وثوقاً، في تعميق الديمقراطية، بانتظام الاستحقاقات الانتخابية وتكريس شفائيتها ونزاهتها من قبل كل الفاعلين، وتشكيل الحكومة على أساس نتائج الاقتراع.

بيد أن النجاح في الاستحقاقات، يلقي على عاتق الفاعلين مسؤولية استخلاص الدروس من بعض الفجوات. لذا، نؤكد على ضرورة المساهمة الفعالة للمهينات السياسية الجادة في حمل مشعل الإصلاح والتحديث وانبثاق مشهد سياسي محققين، بأحزاب قوية، متكئة في أقطاب متجانسة، تنهض بدورها الدستوري في التأهيس الناجم، والتمثيل الملتزم والتنافس الانتخابي الحر، على حسن تدبير الشأن العام.

وسأصل، شعبي العزيز، كما عهدتني، ملكاً لجميع المغاربة، على اختلاف مكوناتهم، ورمزاً لوحدرة الأمة، ومؤمناً على سيادة المملكة وحوزتها الترابية، وضامناً لحقوق الأفراد والجماعات.

فملكيتنا المواطنة، تاج فوق رؤوس كل المغاربة، في التزام دستوري عميق ووفاء متبادل لعقد البيعة الوثيق وللأرواح الكاهرة لبنانة صرح الدولة المغربية العريقة، وفي هليعتهم جدنا ووالدنا المنعمان جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، خلد الله في الصالحات ذكرهما.





"ربنا آتنا من لدنك رحمة، وهبنا لنا من أمرنا رشداً. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته."